قياس أثر فعالية بازل على مواجهة المخاطر المصرفية "دراسة تطبيقية على البنك الأهلي المصري وبنك مصر"

د. هاني محمد السيد علي *

مستخلص

تهدف الدراسة الى قياس فعالية بازل على مواجهة المخاطر المصرفية، والبحث عن آليات مواجهة المخاطر، وإيجاد افكار مشتركة بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة تقوم على التنسيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، ونتيجة لذلك تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية في نهاية عام ١٩٧٤، تحت إشراف بنك التسويات الدولية في مدينة بازل بسويسرا، بهدف تحقيق فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم، ويعتمد هذا التعاون على تنسيق فعّال بين السلطات الرقابية للحد من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وتم تشكيل اللجنة في ظل تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول وتعثر البنوك العالمية، وفي ظل هذا السياق، أقرت لجنة بازل في عام ١٩٨٨ معيارًا موحدًا لكفاية رأس المال، والذي أصبح ملزمًا لجميع البنوك المشاركة في الأنشطة المصرفية حيث يُعتبر هذا المعيار معيارًا دوليًا يُظهر مكانة المركز المالي للبنك، ويُعزز ثقة المودعين فيه وتحقيق التوازن في النظام المصرفي العالمي وتعزيز الاستقرار المالي من خلال آليات رقابية مشتركة ومعايير موحدة لكفاية رأس المال.

كما يرى الباحث أن اتفاقات بازل تتطور وتتغير نظراً لطبيعتها الديناميكية لمواكبة تحديات السوق المصرفية العالمية، ويتمثل ذلك في انطلاق بازلIII عالمياً، وتجدر الإشارة إلى قيام البنك المركزي المصري بوضع تطبيقات بازلIII في الاعتبار خلال الإعداد لتطبيقات بازلII لسهولة تطبيقها بالقطاع المصرفي المصري في المستقبل.

أظهرت نتائج الدراسة ان مقررات لجنة بازلi هدفت الى توفير مناخ مناسب للأئتمان وضمان تفعيل دور الرقابة على المخاطر، كما يؤدي تطبيق مقررات بازل الى زيادة تماسك الجهاز المصرفي.

* مدرس الاقتصاد – معهد اكتوبر العالي للهندسة والتكنولوجيا

- Email: hanymalli88@gmail.com

وبناءَ على النتائج التي توصلت اليها، أوضحت الدراسة اجراء تقييم دوري للأجراءات التنظيمية، واصدار تقارير منتظمة حول الأستقرار المالي في مصر ضمن المعايير الدولية.

الكلمات المفتاحية: المخاطر المصرفية- متطلبات بازل- المخاطر التشغيلية- الاندماج المصرفي- البنوك التجارية" البنك الاهلي، وبنك مصر" .

Abstract:

The study aims to measure the effectiveness of Basel in confronting banking risks, search for mechanisms to confront risks, and find common ideas between central banks in different countries of the world based on coordination between those supervisory authorities to reduce the risks to which banks are exposed. As a result, the Basel Committee on Banking Supervision was established in The end of 1974, under the supervision of the Bank for International Settlements in Basel, Switzerland, with the aim of achieving a common thought among the central banks of the countries of the world. This cooperation depends on effective coordination between the supervisory authorities to reduce the risks to which banks are exposed. The committee was formed in light of the worsening debt crisis. In 1988, the Basel Committee approved a unified standard for capital adequacy, which became binding for all banks participating in banking activities, as this standard is considered an international standard that shows the status of the bank's financial position, enhances depositors' confidence in it, and achieves balance. In the global banking system and enhancing financial stability through common supervisory mechanisms and unified capital adequacy standards.

The researcher also believes that the Basel Accords are developing and changing due to their dynamic nature to keep pace with the challenges of the global banking market, and this is represented by the global launch of Basel III. It is worth noting that the Central Bank of Egypt took Basel III applications into consideration during the preparation of Basel II applications for the ease of their application in the Egyptian banking sector in the future.

The results of the study showed that the decisions of the Basel Committee aimed to provide a suitable climate for credit and ensure the activation of the role of risk control, and the implementation of Basel decisions leads to increasing the cohesion of the banking system.

Based on its findings, the study indicated conducting a periodic evaluation of regulatory procedures, and issuing regular reports on financial stability in Egypt within international standards.

Key words: Banking risks - Basel requirements - Operational risks - Banking merger - Commercial banks "The National Bank and Banque Misr".

مقدمـة:

يشهد القطاع المالي على مستوى العالم العديد من التطورات خلال العقد الأخير من القرن العشرين كانت هذه التطورات تتمثل في التقدم التكنولوجي الكبير في قطاع الخدمات المصرفية، وفي إبتكار أدوات مالية حديثة، وفتح الأسواق المالية بشكل غير مسبوق في العديد من الدول، ورغم الفوائد الملموسة لهذه التقدمات، إلا أن هناك بعض الأزمات التي أثرت سلباً على القطاع المالي في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وتلك الأزمات تسببت في تأثير سلبي على اقتصادات هذه الدول، وقد يلاحظ أن معظم الدول التي شهدت أزمات مالية كانت تواجه تحديات مشتركة في مجال البنوك، ويعزو الخبراء هذه التحديات إلى ازدياد المخاطر المصرفية، وعلى رأسها المخاطر المتعلقة بالائتمان .

من هنا جاء" اقتراح لجنة بازل للرقابة على البنوك" بتعديل معايير كفاية رأس المال السارية منذ ١٩٨٨(بازل I) بهدف تدعيم الملائمة المالية للجهاز المصرفي على مستوى العالم، وإيجاد البيئة المناسبة للائتمان لضمان تفعيل الرقابة على مخاطره، حيث وضعت لجنة بازل للرقابة المصرفية التي تعمل تحت إشراف بنك التسويات الدولية معيارها الموحد لقياس كفاية رأس المال عام ١٩٨٨.

كما جاء (بازل I) والذي ركز بشكل رئيسي على مخاطر الائتمان، وأضيفت إليه مخاطر السوق عام ١٩٩٦، بالإضافة إلى مجموعة من المبادئ للرقابة المصرفية الفعالة عام ١٩٩٧، والتي يجب الأخذ بها كحد أدنى للضوابط الرقابية، ثم جاءت مقترحات لجنة بازل الجديدة، وهي (بازل II) عام ١٩٩٩ بغرض وضع إطار شامل مرن لمعدل كفاية رأس المال، وذلك لضمان سلامة النظام المصرفي، وقد وضعت اللجنة حد أدنى لكفاية رأس المال ٨% كنسبة من الأصول الخطرة المرجحة، وهو نفس الحد المقرر في بازل I باستثناء إضافة مخاطر التشغيل، وكما تعتبر اتفاقية بازل III مجموعة شاملة من

التدابير الإصلاحية والتي طورتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، لتعزيز دور الإشراف والرقابة على البنوك، وإدارة المخاطر على مستوى القطاع المصرفي الدولي[١]

كما تتمثل مشكلة البحث في أثار توسع البنوك في الأدوات المالية والمصرفية اهتمام العديد من الجهات الرقابية الدولية بشأن ما قد تحمله من مخاطر، وبموجب المفهوم الحديث للرقابة المالية، والذي يطلق عليه الرقابة بالمخاطر، تقوم الجهات الرقابية بتحديث الإجراءات الرقابية لمتابعة البنوك وتقييمها وفقاً للأسس التي تناسب الأساليب الحديثة لتقديم الخدمة المصرفية، والتي انتشرت في مصر في بداية القرن الحادي والعشرون، وبناء على ما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي : قياس فعالية بازل على مواجهة المخاطر المصرفية ، ويستمد من هذا السؤال الرئيسي عدة اسئلة فرعية وهي:

١- ما هي المخاطر المحيطة بالأنشطة المصرفية المستحدثة؟ وكيف يمكن إدارة تلك المخاطر؟ وما هي أهم المبادئ الرقابية لإدارة المخاطر وفقاً لمقررات بازل II وبازل III ؟

كما يعد الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو قياس فعالية مقررات بازل على أداء القطاع المصرفي المصري، وتوضيح الأنواع المختلفة من المخاطر المصرفية التي تتعرض لها البنوك في إطار القيام بالعمل المصرفي الشامل.

ومما سبق تتضح أهمية الدراسة في الضوابط الرقابية الفعالة التي ينفذها البنك المركزي المصري كسلطة تنفيذية رقابية، ويعاونه في ذلك الإدارات المختصة بالرقابة الداخلية بالبنوك الحكومية الأربعة (الأهلي، مصر، الإسكندرية، القاهرة)، وإدارات التفتيش حتى تتمكن من رفع الكفاءة الاقتصادية لهذه البنوك، وبالتالي يتمكن القطاع المصرفي من دعم الاقتصاد القومي المصري.

لذا ستنقسم الدراسة الى شرح الأدبيات السابقة المتعلقة بقياس فعالية بازل على مواجهة المخاطر المصرفية، ودراسة وتحليل تجربة مدى تطبيق المعايير الرقابية للجنة بازل على النظام المصرفي المصري، واخيراً الدراسة القياسية التي تتضمن كلاً من منهجية الدراسة، وتوصيف النموذج، ونتائج الدراسة القياسية.

أولاً: الأدبيات السابقة :-

١- دراسة جرافستروم جون بعنوان: بعض خصائص النظام الفعال لإدارة مخاطر الائتمان١٩٩٦[٢]:

تناولت تلك الدراسة التوصل إلى وجود خصائص للنظام الفعال لإدارة مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك عند ممارسة النشاط المصرفي، واختبار ذلك النظام من خلال

الوسائل التالية: المراقبة الدقيقة لتلك الخصائص المختلفة، وإمكان توظيف تلك الخصائص في تدعيم السياسات والعمليات البنكية لإدارة مخاطر الائتمان، وذلك من خلال العمل على التكيف مع أية متغيرات طارئة يواجهها البنك، ولقد توصلت الدراسة إلى وجود نظام فعال لإدارة مخاطر الائتمان.

٢- دراسة جاسون كوفمان بعنوان: فوائد (بازلII) والطريق نحو تحسين الأداء المالي ٢٠٠٤[٣]:

تناولت تلك الدراسة توضيح تأثير تطبيق معايير الإطار الجديد المعدل لمتطلبات رأس المال (بازل II)على أداء البنوك، و يتم ذلك من خلال إدخال تعديلات ذات أهمية كبيرة على الأداء، مما يمنحها القدرة على تحقيق ميزة تنافسية في قطاع الخدمات المصرفية، كما تشجع هذه التعديلات البنوك على تطوير نظم وعمليات إدارة المخاطر، وتبني أساليب أكثر تطوراً في تحديد وقياس المخاطر الائتمانية باستخدام نهج التصنيف الداخليIRB تعتبر الدراسة أن الالتزام بمعايير الإطار الجديد يُعَدُّ استثمارًا بدلاً من مجرد تكلفة.

٣- دراسة باتريك فان روي بعنوان: تصنيف الائتمان والمدخل المعياري (الموحد) لقياس مخاطر الائتمان وفقاً (بازلII) ٢٠٠٥[٤]:

تناولت تلك الدراسة تقييم أثر الاعتماد على مؤسسات تصنيف الائتمان المختلفة، مثل Moody's, S&P, Fitch باستخدام عينة من المقترضين بلغت ٣,١٢٥ ما بين: شركات وبنوك ائتمان وحكومات مصنفة من قبل مؤسسات مخاطر الائتمان الخارجية Moody's, S&P, Fitch قامت بتصنيفها، لقد توصلت الدراسة إلى ما يلي: وجود اختلاف في النتائج التي تقييم الجدارة الائتمانية لتلك العينة بين مؤسسات التصنيف الخارجية، بفارق ١٨% للشركة، و١٥% للبنوك، و١٣% للحكومات.

٤- دراسة سهير معتوق بعنوان: لجنة (بازل) وكفاءة الرقابة المصرفية ٢٠٠٦[٥]

تناولت تلك الدراسة مدى انطباق معايير لجنة (بازل) على كفاءة الرقابة المصرفية في النظام المصرفي المصري، ولقد توصلت الدراسة إلى أن النظام المصرفي المصري يمتلك إطاراً واضحاً للرقابة المصرفية وفرته التشريعات والقوانين، ويستهدف تحقيق السلامة والأمان المصرفي، ومن ثم يعتقد البعض أن تطبيق معايير (بازل الجيدة) والخاصة بالرقابة الفعالة لن يشكل عبئاً على البنوك المصرية، لكن في واقع الأمر أن الرقابة المصرفية في مصر مازالت تعاني من بعض أوجه الضعف والقصور التي تتطلب إدخال تحسينات عليها، ويلاحظ أن الدراسة لم تتطرق إلى قياس فعالية بازل في مواجهة المخاطر المصرفية.

٥- دراسة دافيس وأوباسي أوجاشي بعنوان: التأثيرات على الرقابة البنكية ٢٠٠٩[٦]

تناولت تلك الدراسة العلاقة بين نسب المخاطر والأطر المختلفة للإشراف المصرفي، مستخدمة النماذج القياسية في التعرف على تلك العلاقة، وشملت الدراسة عينة مكونة من ٦٤ دولة، خلال الفترة من ١٩٩٥م-٢٠٠٣م، ولقد توصلت الدراسة إلى أن كل جوانب الرقابة المصرفية (هيكل- نطاق - الاستقلال - السلطة - الموظفين - الممارسات) لها تأثير على سلامة العمل المصرفي، وأيضاً لم تصل تلك الدراسة إلى أدلة حول أفضلية وجود وكالة واحدة للرقابة المصرفية أم تعدد الوكالات، مع ملاحظة أن بقاء هذه الوكالات تحت مظلة البنك المركزي يعني تنسيق أفضل مع السلطات المسئولة من وضع السياسة النقدية، وفي النهاية أوصت بضرورة استقلالية الأجهزة الرقابية الخاصة بالرقابة والإشراف المصرفي.

٦- دراسة خالد محمد عثمان بعنوان: اطار مقترح لقياس وتقييم مسببات المخاطر التشغيلية في البنوك وفقاً لمقررات بازل، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية، ٢٠١٨[٧].

يتناول هذا البحث دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية لقياس ما هو سبب المخاطر التشغيلية وفقا لمتطلبات بازل ١، ٢، ٣ ، وبالتالي تم إضافة مسبب الحوكمة المصرفية، وأثر ذلك في أداء البنوك، مما يخفض الخسائر المحتملة لنظام البنوك في السعودية، وتوصلت الدراسة الى عدم وجود اختلاف بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية.

٧- دراسة أندريه سيلفا وآخرون في عام ٢٠٢٠: أظهرت أن قياس فعالية بازل يمكن أن يقوي قدرة المصارف على تحمل المخاطر ويقلل من احتمالية التعرض للخسائر المالية والأزمات المصرفية، ومع ذلك فإن الأبحاث السابقة عن قياس تأثير فعالية بازل على تحمل المخاطر والأزمات المصرفية تشير عمومًا إلى فوائد الالتزام بمعايير بازل في تعزيز قدرة المصارف على التحمل والاستقرار، وتعتبر معايير بازل إطارًا مهمًا لإدارة المخاطر المصرفية وتعزيز قوة رأس المال وتحسين نظام إدارة الأصول والخصوم ومتطلبات السيولة.

٨- دراسة نبيلة يحي الشريف بعنوان قياس مخاطر التركز الائتماني باستخدام اختبارات الضغط -دراسة تجربة الأردن، ٢٠٢١ [٨].

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف إحدى الأدوات الحديثة والفعّالة في إدارة المخاطر المصرفية، وهي اختبارات الضغط حيث أصبحت هذه الاختبارات أحد أبرز وسائل الرقابة الاحترازية، سواء على المستوى الشامل أو الجزئي في نطاق البنوك، كما توصلت الدراسة إلى أن تنفيذ اختبارات الضغط يلعب دورًا هامًا في تشكيل صورة توضح حالة البنوك في المستقبل، مما يمكنها من تقييم قدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية

والمالية المتنوعة، وبفضل هذه الاختبارات، يمكن للبنوك اتخاذ التدابير الضرورية لتخفيف تأثير هذه التحديات، مثل تعزيز رأس المال وتعديل الإجراءات التشغيلية.

٩- دراسة بهاء الدين مسعد، المخاطر التشغيلية في إطار مقررات لجنة بازل وعلاقتها بهامش الربح التشغيلي، ٢٠٢١ [٩].

استهدف البحث قياس وتحليل المخاطر التشغيلية للبنوك التجارية ومدي علاقتها بهامش الربح التشغيلي، وكيفية احتساب رأس المال المطلوب بوصفه ضماناً لتغطية كافة النفقات التشغيلية وفقاً لمقررات لجنة بازل II، وإصلاحات بازل III الصادرة في ديسمبر ٢٠١٧، وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري بشأن إدارة مخاطر التشغيل، ولتحقيق الهدف السابق قام الباحث بجمع وتحليل البيانات المالية لأكبر عشرة بنوك تجارية من البنوك العاملة في مصر، وذلك في الفترة من ٢٠١٣ وحتي ٢٠١٨ ، حيث تعكس هذه المدة دور

البنك المركزي المصري في تفعيل مقررات لجنة بازل، وإلزام جميع البنوك التي تعمل باستمرارية تطبيق "أسلوب المؤشر الأساسي " حتي نهاية العام المالي ٢٠٢١.

تجدر الأشارة الى أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في أنها دراسة تطبيقية على البنك الأهلي وبنك مصر إذ تحاول قياس فعالية بازل على مواجهة المخاطر المصرفية باستخدام سلاسل زمنية عن الفترة من (١٩٨٨-٢٠٢٢) .

ثانياً: دراسة وتحليل تجربة مدى تطبيق المعايير الرقابية للجنة بازل على النظام المصرفي المصري

رغم الاضطرابات السياسية والأمنية التي شهدتها مصر في السنوات الأخيرة والتي تعاقبت مع الأزمة المالية العالمية، إلا أن قطاع البنوك فيها استطاع ان يتأقلم مع المستجدات، وحافظ على أدائه ونموه بشكل مقبول، وتدل معظم المؤشرات على تحقيق المزيد من النمو واستعادة العافية والنتائج الإيجابية، حيث يمثل القطاع المصرفي أحد العلامات المضيئة في قطاعات الاقتصاد المصري[١٠].

وقد شهدت تلك المرحلة أول نقطة بداية للتحول في فعالية الأدوات النقدية لتدعيم آليات السوق وهي تحرير أسعار الفائدة وترك تحديدها للبنوك سواء المدينة أوالدائنة.

جاء الاتفاق الثاني للجنة بازل ليضع النظام المصرفي المصري أمام تحديات جديدة على العديد من الأصعدة، سواء من حيث متطلبات رأس المال المصرفي أو التصنيف الائتماني أو أنظمة إدارة المخاطر. حيث فرض الاتفاق الجديد على البنوك المصرية زيادة رؤوس أموالها بشكل كبير من أجل تغطية المخاطر الجديدة التي يتضمنها اتفاق بازل (II) لكفاية رأس المال، وخاصة مخاطر التشغيل، ومخاطر التصنيف الائتماني الذي يشكل

جوهر الاتفاق، خاصة وأنه يركز على التقييم الخارجي الذي تقوم به وكالات التصنيف العالمية للبنوك والدول، وأيضاً على التصنيف الداخلي الذي تقوم به البنوك ذاتها لعملائها، وعند تحليل مدى تطبيق معايير لجنة بازل II على البنوك المصرية، وجد الباحث أنه بوجه عام بالنسبة للدعامة الأولي (الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال)- والتي تتضمن العديد من التعديلات في بازل II بالمقارنة ببازلI ، من حيث الانتقال إلى مزيد من الاعتماد على تقدير السوق للمخاطر- فيمكن للبنوك أن تتبع الأسلوب المعياري، وهذا المدخل لا يختلف كثيراً عن الأوضاع القائمة باستثناء إمكانية الاستعانة بمؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية Credit Rating Agencies، أما فيما يتعلق بكيفية وبأساليب احتساب متطلبات رأس المال تجاه المخاطر التشغيلية، فيمكن للبنوك المصرية أن تستخدم أسلوب المؤشر الأساسي في المراحل الأولي[١١].

وتتمثل أهداف لجنة بازل للرقابة المصرفية :

تهدف لجنة بازل للعمل المصرفي إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية

- وضع حد أدنى لكفاية رأس مال البنوك والعمل على تحديث اساليبها الفنية للرقابة على أعمال البنوك.
- تحقيق منافسة عادلة في البنوك بإزالة مصدر للمنافسة غير العادلة نتيجة فروقات الرقابة الوطنية على رأس المال.
- تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب ال رقابة المصرفية.

١- جهود بازل لتطوير وتحسين الرقابة المصرفية:

يكتسب موضوع كفاية رؤوس الأموال للبنوك على أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة، نتيجة للتطورات المتلاحقة في المجال المالي والمصرفي، وتوسع الأسواق في الدول الصناعية، وأدت هذه التطورات إلى جهود لتوحيد أنظمة الرقابة وتحديد الحد الأدنى لرؤوس الأموال للبنوك، بهدف التصدي للتنافس غير العادل في الأسواق المصرفية العالمية، وكانت المصارف اليابانية تعتبر تحدياً للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب انخفاض رؤوس الأموال لديها كنسبة من الأصول .

في هذا السياق، قامت لجنة بازل في عام ١٩٩٥ بتعديلات لتحسين طريقة حساب معدل كفاية رؤوس الأموال، مدركة أن المخاطر التي تواجه البنوك لا تقتصر على المخاطر الائتمانية ومخاطر الدول فقط، بل تتضمن مخاطر أخرى مثل تقلبات أسعار الأدوات المالية وتقلبات أسعار الصرف[١٢].

٢- المتطلبات الأساسية التي يجب توافرها لممارسة رقابة مصرفية جيدة وفعالة:

أشارت لجنة بازل إلى أن الرقابة المصرفية تشكل جزءًا لا يتجزأ من نظام متكامل يهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي ويتكون هذا النظام من خمسة عناصر رئيسية:

٢-١- سياسات اقتصاد كلي سليمة ومستقرة.

٢-٢- بنية أساسية متقدمة تشمل:

أ. قوانين منظمة للشركات، وحماية المستهلك، ونظام مستقل لمراجعة ميزانية الشركات ذات الحجم الكبير.

ب. وجود رقابة مصرفية فعالة، وقواعد محددة لتنظيم أعمال المؤسسات المالية بخلاف البنوك.

٢-٣- انظباط السوق الفعال Effective Market Discipline الذي يعتمد على تدفق المعلومات من المقترضين إلى المستثمرين والدائنين، مع عدم التدخل الحكومي في صنع قرارات هذه الأطراف، وخاصة منح الائتمان.

٢-٤- العمل على وجود صلاحية للسلطة الرقابية لاتخاذ الإجراءات التصحيحية لإقالة البنوك المتعثرة أو إعادة هيكلة تلك البنوك في الحالات الحرجة.

٢-٥- وجود آليات لتوفير مستوى مناسب من التدخل الحكومي بهدف حماية النظم المصرفي عندما يواجه عقبات تهدد الاستقرار النظامي Systemic Protection.

٣- مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة:

أصدرت لجنة بازل وثيقتين: الأولى تمثل مجموعة شاملة للمبادئ الأساسية للإشراف المصرفي الفعال والتي يمكن أن تطبق في مجموعة العشر وغيرها من الدول، والثانية تتمثل في ملخصاً لتوصيات معايير اللجنة التي تم تنفيذها بفاعلية، وتتضمن المبادئ الأساسية للجنة بازل خمسة وعشرون مبدأ، يغطى كل جوانب الإشراف المصرفي وتنصنف هذه المبادئ في سبع مجموعات رئيسية هي:

٣-١- الشروط التي يجب توافرها لتطبيق النظام الرقابي المصرفي الجيد:

ينبغي لكل مؤسسة تخضع لهذا النظام ان تتوافر لديها:

- مسؤوليات وأهداف محددة وواضحة، مع وجود استقلالية إدارية وتأمين موارد مالية كافية.
- إطار قانوني للرقابة على البنوك، ونظام لتبادل المعلومات المبني على الثقة بين المؤسسة والجهات المراقبة .

٣-٢- منع التراخيص والهياكل المطلوبة للبنوك:

- ينبغي تحديد الأنشطة المسموح بها للمؤسسات التي تقع تحت لنظام الرقابي، ويجب عدم استخدام مصطلح "بنك" للإشارة إلى المؤسسة إلا إذا كانت فعلاً تمارس الأنشطة المصرفية.

– تحتفظ السلطات المانحة لتراخيص العمل المصرفي بالحق في الموافقة أو رفض أي طلب لتأسيس بنك في حال عدم الامتثال للمعايير المحددة مثل وجود هيكل محدد لملكية وإدارة البنك.

– وينبغي أن تحصل السلطات المراقبة المصرفية على سلطة كافية لمراجعة ورفض أي اقتراحات لنقل ملكية البنك.

– ويجب منح المراقبين المصرفيين سلطة وضع معايير لمراجعة حيازات واستثمارات البنوك[١٣].

٣-٣- المتطلبات الفعالة والرقابة:

– يجب على المراقبين المصرفيين تحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للبنك وتفصيل مكوناته، بالإضافة إلى تقييم قدرة البنك على تحمل الخسائر، مع التأكيد على أن هذه المتطلبات لا يمكن أن تقل عن المعايير المحددة في اتفاقية لجنة بازل (معيار كفاية رأس المال).

– يجب أن يكون النظام الرقابي مستقلاً في تقييمه لسياسات البنك والإجراءات المتعلقة بمنح وإدارة القروض وإدارة المحافظ وتنفيذ الاستثمارات.

– يتعين على المراقبين التحقق من أن البنوك اعتمدت سياسات وإجراءات كافية لتقييم جودة الأصول، وأن هناك تخصيصات كافية لتغطية الديون المشكوك في تحصيلها، بالإضافة إلى وجود احتياطات مناسبة.

– يجب على المراقبين أن يكونوا واثقين من أن البنك يمتلك نظامًا للمعلومات يمكن إدارته من تحديد مركز التركيز في المحافظ المالية وفي مجال القروض.

٣-٤- الرقابة البنكية واساليبها المستمرة:

– يتعين تحقيق الرقابة المصرفية الفعّالة من خلال تكامل الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية.

– يجب على المراقبين البنكيين البقاء في اتصال منتظم مع إدارة البنك وأن يكونوا على دراية بجميع جوانب أعماله.

– يجب أن يتاح للمراقبين وسائل لجمع وفحص وتحليل التقارير والنتائج الإحصائية التي تُقدمها البنوك، سواء على أساس فردي أو مجتمع.

٣-٥- توفير البيانات :

يتوجب على المراقبين التحقق من أن كل بنك يحتفظ بسجلات كافية حول السياسات المحاسبية وتطبيقاتها، مما يتيح للمراقبين الحصول على نظرة دقيقة وعادلة حول الحالة المالية ونتائج الأعمال للبنك. كما يجب التحقق من أن البنك يقوم بنشر ميزانيته بانتظام، والتي تعكس موقفه المالي بشكل منتظم .

٣-٦- سلطة المراقبين الرسمية:

يجب أن يكون لدى المراقبين المصرفيين السلطات الرسمية التي تمكنهم من اتخاذ التدابير الصحيحة والضرورية عند مراجعة عدم الامتثال للبنك لأحد المعايير الرقابية، مثل افتقاره إلى الحد الأدنى لكفاية رأس المال، أو في حال حدوث انتهاكات بشكل منتظم، أو عندما يشكل تهديدًا لأموال المودعين بأي وسيلة أخرى.

٣-٧- العمليات المصرفية :

- ينبغي على المراقبين المصرفيين تبني الرقابة العالمية الموحدة واستخدام النماذج الرقابية لمراقبة جميع جوانب العمل المصرفي على مستوى العالم، وبشكل خاص فيما يتعلق بالفروع الأجنبية والبنوك التابعة .

- تتطلب هذه الرقابة الموحدة وجود قنوات فعّالة للاتصال وتبادل المعلومات مع مراقبين مختلفين الذين يشملهم العمل الرقابي، وبشكل أساسي في البلد المستضيف .

- علاوةً على ذلك، ينبغي على المراقبين المصرفيين أن يطالبوا البنوك الأجنبية العاملة في الدولة المضيفة بتحقيق مستويات أداء مماثلة لتلك المطلوبة من البنوك المحلية وفرض الالتزام بتوفير المعلومات المطلوبة لتحقيق الرقابة الموحدة[١٤].

٤- معايير لجنة بازل الجديدة وإعادة النظر في مفهوم الكفاية لرأس المال :

في منتصف عام ١٩٩٩، قدمت لجنة بازل بعض المقترحات الجديدة التي تضمنت العديد من الأفكار الجديدة التي تختلف عن المبادئ المعتمدة حينها، وبالتالي استندت هذه المقترحات بشكل رئيسي إلى توسيع نطاق المخاطر التي تواجه البنوك، بالإضافة إلى المخاطر الائتمانية، وذلك من خلال الاعتماد الأساسي على مؤسسات التقييم الائتماني كما ان هذه المؤسسات ستكون لها الدور الرئيسي في تقييم الدول والشركات، بالإضافة إلى البنوك ذاتها.

- أ. العناصر الرئيسية للمقترحات الجديدة: أحدثت التغيرات الكبيرة في هياكل وأنشطة الأسواق المالية العالمية في الفترة الأخيرة توجيه السلطات الرقابية إلى إعادة النظر والتقييم في المنهجية الأصلية لتنظيمات لجنة بازل التي سبق الإشارة إليها في اتفاقية ١٩٨٨ واتجهت لجنة بازل نحو التفكير في معايير جديدة لكفاية رأس المال بعد أن تبين لها عجز المعايير الحالية في توفير حد أدنى مناسب لرأس المال لدى البنوك لمواجهة جميع المخاطر المحتملة. وبالتالي، يُؤكد التزام البنك بالحد الأدنى المحدد لمعدل كفاية رأس المال وفقًا لمعايير ١٩٨٨ (نسبة الـ ٨%) لا يعني بالضرورة كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر المحتملة كما تضمنت المقترحات الجديدة التي أُعلنت عنها في ١٦ يناير ٢٠٠١ توسيعًا لقاعدة وإطار كفاية رأس المال بهدف تحقيق المزيد من معدلات الأمان وسلامة ومتانة النظام المالي العالمي، وتعزيز

التساوي في المنافسة بين البنوك وتعزيز الشفافية والإفصاح حيث يُركز التعديل على تحسين قياس المخاطر ويضمن تحقيق أهداف عدة، بما في ذلك العدالة في المنافسة وتحقيق التوازن بين الأنظمة والتشريعات، وتُرسيخ المقترحات الجديدة قواعد لتحسين وتنمية الدعائم الرئيسية والمتوازية الثلاثة لحساب رأس المال وفقًا للمعايير المقترحة[١٥].

أهم ما تبين من المقترحات الجديدة التي اعلنتها اللجنة:

- حصول الشركات العاملة والبنوك في السوق على تقييمات كبيرة اعلى من التقييمات السيادية التي تحصل عليها الدول نفسها التي تعمل بها تلك البنوك والشركات.
- إمكانية ارتفاع الأوزان الترجيحية لمخاطر القروض المنخفضة الجودة من ١٠٠% إلى ١٥٠%.
- ضرورة تحفيز رأس مال البنك في حالة تقديمه لقروض مسندة (مورقة) Securitised Loans، إلا أذا تم التخلي عن تلك المخاطر بنقلها إلى خارج عمليات البنك.
- الحصول على أنواع جديدة من المخاطر وذلك لأول مرة ضمن متطلبات رأس المال مثال ذلك مخاطر التشغيل، والخسائر الناتجة عن أخطاء العاملين، وعدم كفاءة الأنظمة، حيث تستحوذ تلك المخاطر على نحو ٢٠% من متطلبات رأس المال.
- ضرورة التعاون والتنسيق بين لجنة بازل والجهات الرقابية المحلية Regulator بما يكفل لتلك الجهات حسن أداء وظائفها.

ثالثاً: الانتقادات التي وجهت لاتفاق بازل الجديد لكفاية رأس المال

يظهر استعراض الاتفاق الجديد لكفاية رأس المال لجنة بازل أن هدفها من تنفيذ المقترحات الجديدة هو إيجاد إطار شامل ومرن لكفاية رأس المال، بهدف ضمان سلامة وأمان النظام المصرفي.

وقبل أن نناقش الانتقادات الموجهة للاتفاق الجديد من قِبَل الآخرين والآراء المعارضة، ونتناول مستقبل العمل المصرفي ضمن هذا الإطار، سنلقي نظرة سريعة على الإطار الجديد.

١- مفهوم الإطار الجديد للجنة بازل في ظل الآراء المؤيدة لها[١٦]:

- تقدم "لجنة بازل" في ١٦ يناير ٢٠٠١ أسسًا للرقابة على البنوك، وتأتي هذه الأسس كجزء من جهود اللجنة لمتابعة أداء البنوك على الساحة العالمية، وقد تبين

للجنة أن مخاطر الائتمان تُشكل أهم التحديات التي تواجه البنوك على مستوى العالم، وتعد هي السبب الرئيسي وراء تعثر البنوك وحدوث الأزمات في العديد من الحالات.

- تتكامل العديد من الأسس المقترحة في هذه الوثيقة كحزمة متكاملة، حيث يتوجب على البنوك تطبيقها بأكملها لضمان أن سياستها الائتمانية تكون فعّالة وتقيها من المخاطر إلى أقصى حد ممكن. وتستهدف المقترحات توفير المنافسة العادلة بين البنوك ذات النشاط الدولي.
- يهدف المقترحات إلى تحقيق منافسة عادلة بين البنوك ذات النشاط الدولي، وتوفير تخصيص تقريبي لنحو ٢٠% من إجمالي رأس المال لتغطية مخاطر التشغيل.
- وعلى الرغم من توجيه الإطار الجديد لمتطلبات كفاية رأس المال بشكل أساسي للبنوك ذات التعامل الدولي، إلا أن المبادئ والأسس التي يستند إليها يعتبرها (وفقًا لرأي اللجنة) قابلة للتطبيق على جميع البنوك بمختلف مستوياتها التطورية، مما يجعل النظام الجديد قابلاً للتنفيذ على البنوك التي تعمل على مستوى الإيداع والإقراض المحلي، فضلاً عن تلك التي تنشط داخليًا وخارجيًا.
- يتعامل الإطار المقترح مع مشكلة التصنيف المرتفع للدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعروفة أيضا بدول المجموعة الثانية(Non OECD)، مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الاقتراض، وهنا تكمن فائدة هذه الدول من تقليل تكلفة تمويلها بشكل كبير.
- يأخذ الإطار المقترح في اعتباره عمليات توريق الأصول (Asset Securitisation)، ويلاحظ أنها تؤدي إلى إعادة توزيع المخاطر، وبالتالي يسهم في تخفيضها .
- يؤكد الإطار على ضرورة استمرار مراجعة الإجراءات الرقابية لكفاية رأس المال، حيث يُعتبر كفاية رأس المال ضمانًا ضروريًا للاستقرار المصرفي.

٢- الانتقادات والاراء المعارضة التي وجهت لاتفاق بازل الجديد

وتتمثل أهم تلك النقاط فيما يلي:

- مخاطر التشغيل Operational Risk: تثير مطالب المقترحات الجديدة بتخصيص رؤوس أموال إضافية لمواجهة مخاطر التشغيل قلقًا كبيرًا بين المسئولين في البنوك الكبرى يعزو هؤلاء المسئولون هذا التوتر إلى نقص وضوح الاتفاقية الجديدة في تعريف مخاطر التشغيل، حيث لا يحدد الاتفاق بوضوح هذه المخاطر، وبذلك يفتقد الاتفاق إلى تحديد دقيق للخسائر التي قد تنشأ بسبب عجز عمليات التشغيل الداخلية، وتراجع أداء العاملين والأنظمة المعتمدة، وكذلك الخسائر المتعلقة بتأثير الظروف البيئية الخارجية.

وتعتبر البنوك الكبرى أن نسبة تخصيص رأس المال المقترحة لمواجهة مخاطر التشغيل (٢٠%) مرتفعة للغاية. يُظهر هذا الرأي أن البنوك قد قامت بتأمين جزء كبير من مخاطر التشغيل لديها من خلال شركات التأمين. ومن بين المخاطر التي يتم التأمين ضدها، يتم التركيز على تلك المتعلقة باستخدام التكنولوجيا، مثل الحواسيب، في عمليات التزوير والاحتيال. وعليه، يعتبر البنوك الكبرى أنه يجب تخفيض النسبة المقترحة لرأس المال لتغطية مخاطر التشغيل.

- الانضباط في السوق: تثير قضية الانضباط في السوق مخاوف حول كيفية تحقيق الشفافية والإفصاح، اللتين تشكلان الركيزة الثالثة للمعايير الجديدة. يفترض أن تشمل معايير الإفصاح شرحًا تفصيليًا حول عمل أنظمة التقييم الداخلية للبنوك، ويجب أن تتناول ضرورة الكشف عن المخاطر الائتمانية التي يمكن أن تواجه البنوك. لا ينبغي على الأجهزة الرقابية وحدها تحمل هذا العبء، بل ينبغي أيضًا تشجيع مشاركة وكالات تقييم الائتمان، مثل Moody's Investors Services وStandard & Poor's ، خاصة بناءً على الأداء السابق الضعيف لهاتين الوكالتين في التنبؤ بأزمات البنوك[١٧].

القواعد الرقابية الجديدة للجنة بازل وأثرها على الجهاز المصرفي المصري:

يحتوي النظام الرقابي المصرفي المصري على المقومات الأساسية للرقابة المصرفية التي تقترحها لجنة بازل حيث:

- يحتفظ البنك المركزي المصري بصلاحية اتخاذ التدابير التصحيحية لمواجهة أي انحراف في العمل المصرفي.
- يُلزم البنك المركزي كل البنوك الفعّالة في مصر بتزويد المعلومات الدورية حول أدائها، حيث يتعين عليها تقديم بيانات منتظمة.
- فيما يتعلق بأساليب الرقابة المصرفية، تتم بالتنسيق مع البنك المركزي المصري والجهاز المركزي للمحاسبات.
- تتمتع السلطات الرقابية بالاستقلالية في التصدي لأية تغييرات سياسية.

وهذا يعني أنه من الممكن فرض بعض المعايير الرقابية الإضافية إلى الهيكل القائم، حيث يشير توفر العناصر الأساسية للنظام المقترح من قبل لجنة بازل إلى أن قبوله لن يكون "صدمة" للقطاع المصرفي، بل ربما سيكون ذلك ضروريًا لإضفاء المزيد من المصداقية لأداء القطاع المصرفي وبالتالي للاقتصاد ككل، خاصةً بالنسبة للمؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسسات التقييم المختلفة[١٨].

رابعاً:- التحليل الاقتصادي للنموذج القياسي للدراسة والمنهجية المستخدمة:

مع التطور والتوسع الذي يشهده الاقتصاد العالمي في الجانب التمويلي والمصرفي، الناتج عن امتداد نشاط البنوك إلى خارج حدود الدول، أصبح هناك حاجة ملحة لمعايير موحدة يمكن استخدامها في العمليات المصرفية والتمويلية على مستوى دولي مما يتطلب ذلك ضرورة ضمان درجة كافية من الرقابة المصرفية، وتوفير حد أدنى من الأمان لأموال المودعين، وتحقيق مستوى عال من التنافسية.

تناول هذا الجانب في التحليل والمناقشة أثر قياس فعالية بازل على مواجهة المخاطر المصرفية في البنك الأهلي المصري وبنك مصر، من خلال تحليل البيانات لمتغيرات الدراسة مثل مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر رأس المال ومخاطر العائد على الأصول، ويتم ذلك عبر سلسلة زمنية تمتد من عام ١٩٨٨ إلى عام ٢٠٢٢، باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي وتطبيق معادلة التقدير للأمان المصرفي، ويتم أيضًا تحديد مجتمع وعينة الدراسة ومصادرها، وذلك من خلال الاعتماد على عملية المسح المكتبي التي تتضمن المراجع والأبحاث والرسائل العلمية والدوريات والمقالات العلمية العربية والأجنبية.

أولاً:- متغيرات الدراسة :

أ. المتغير التابع :

- معدل الأمان: معدل الأمان المصرفي يرتبط بمجموعة من المخاطر، بما في ذلك مخاطر الربحية والسيولة، ويُقيّم مدى ملاءمة رأس المال للأصول بهدف الحفاظ على الوضع المالي للمصرف بشكل جيد، وتُقيّم هذه الدرجة مدى قدرة رأس المال، بالإضافة إلى شراء الأصول الثابتة، على مواجهة الخسائر غير المتوقعة وتلبية الطلب غير المتوقع على السيولة. يُعَد ارتفاع هذه النسبة إشارةً إلى قدرة البنك على تحقيق مستوى أعلى من الأمان، ويُعبر عن ذلك من خلال المعادلة التالية: **Hample and (Simonson,1999)**[١٩]

الأمان المصرفي = حقوق الملكية (Equity) / إجمالي الأصول (Total Assets)

جدول (١) الأمان المصرفى فى كل من بنكى الاهلى المصرى وبنك مصر

	البنك الاهلى المصرى			بنك مصر		
	حقوق الملكية Equity))	إجمالي الأصول (Total Assets)	الأمان المصرفي	حقوق الملكية Equity))	إجمالي الأصول (Total Assets)	الأمان المصرفي
Mean	10810.94	271437	1.011451	10901.1	239822.7	1.107242
Median	5548	52224	0.04031	4264	42528	0.046318
Maximum	59325	2006086	10.72299	62581	2534055	10.72299
Minimum	511	722	0.005001	337	-21034.1	-0.18798
Std. Dev.	14581.04	441911.7	2.782618	15123.61	537975.2	2.782867
Skewness	2.065654	2.546933	2.772983	2.143034	3.187895	2.677918
Kurtosis	6.467927	9.572841	8.932715	6.875266	12.93211	8.562848
Jarque-Bera	37.58003	89.31838	85.19167	43.12625	179.926	77.0224
Probability	0	0	0	0	0	0
Sum	335139	8414546	31.35498	337934.1	7434504	34.32451
Sum Sq. Dev.	6.38E+09	5.86E+12	232.289	6.86E+09	8.68E+12	232.3304
Observations	35	35	35	35	35	35

ب. المتغيرات المفسرة :

١. **معدلات الأداء(العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية) : تواجه البنوك العديد من المخاطر التي تستوجب قياسها وإدارتها علمية صحيحة ، وبالتالي فإن تقييم الأداء يعتبر الخطوة الأولى للتخطيط المستقبلي.**

- **معدلات الربحية: وهي صافي الربح بعد طرح مجموع النفقات من الإيرادات الكلية، وهي تؤثر على قوة مركز البنوك، وكذلك قدرته على توظيف الأموال، وتوجد نسب كبيرة تقيس معدل الربحية في البنك منها:**

- **معدل العائد على حقوق الملكية (Return on Equity (ROE) :**

وهي توضح العائد من الأرباح بالنسبة لحقوق الملكية أي نسبة توليد أرباح الأستثمار من الملاك في الشركة وهي تحتسب وفقا للمعادلة التالية: DuPont (,Cîrciumaru (Siminică, Marcu, 2010, 1-2)

صافي الدخل Net Income

حقوق الملكية Equity

وتتمثل هذه النسبة في مدى نجاح البنك في استخدام أمواله، حيث إنه كلما زادت ربحية البنك التجاري كلما زادت قيمة السهم السوقية، مما يؤثر على معدل الأمان المصرفي .

- **معدل العائد على إجمالي الأصول Return on Assets (ROA) ويتم القياس من خلال المعادلة التالية:**

صافي الدخل (Net Income)

إجمالي الأصول (Total Assets)

وتستخدم هذه النسبة للحكم على كفاءة الإدارة في استغلال أصول البنك، حيث أن هناك علاقة طردية بين معدل العائد على إجمالي الأصول ودرجة الأمان المصرفي، فكلما يزداد معدل العائد على إجمالي الأصول تزداد قدرة حقوق الملكية على مقابلة الأصول الخطرة.

وخلال بيانات كل من البنك الأهلى وبنك مصر نجد الاتي:

جدول (٢) مؤشرات تقييم الأداء في كل من بنكي الاهلي المصري وبنك مصر

	البنك الاهلى المصرى		بنك مصر	
	معدل العائد على إجمالي الأصول Return on Assets (ROA)	معدل العائد على حقوق الملكية (Return on Equity (ROE)	معدل العائد على إجمالي الأصول Return on Assets (ROA)	معدل العائد على حقوق الملكية (Return on Equity (ROE)
Mean	0.129055	0.513279	0.203153	1.582305
Median	0.014652	0.153032	0.029288	0.179152
Maximum	1.736053	2.525662	1.736053	21.84829
Minimum	-0.07284	-2.09198	-0.02211	0.029155
Std. Dev.	0.346191	0.9841	0.404088	4.144756
Skewness	3.719143	0.515351	2.623655	4.106539
Kurtosis	16.72903	3.951106	9.26261	19.99514
Jarque-Bera	314.9269	2.540645	86.22462	460.2073
Probability	0	0.280741	0	0
Sum	4.00072	15.91165	6.297757	49.05146
Sum Sq. Dev.	3.595457	29.0536	4.898614	515.3701
Observations	35	35	35	35

٢. مخاطر الأداء المصرفي وأهمها:

معدلات المخاطرة: هناك العديد من معدلات المخاطر التي تتمثل في: مخاطر السيولة ، مخاطر الائتمان ،ومخاطر رأس المال، ومخاطر سعر الفائدة وهي كالتالي:

- **مخاطر السيولة: Liquidity Risk هي المخاطر الناجمة عن عمليات السحب المفاجئ على الودائع، وغيرها من التزامات البنك، الأمر الذي يضطر البنك لبيع موجوداته في مدة قصيرة، وبأسعار منخفضة، لمواجهة السحب المفاجئ (جبر، ٢٠٠٦، ٢٧٦).**
- **معدلات السيولة: تقيس هذه النسبة قدرة البنك على تلبية أي طلب على ودائعه بسرعة دون التعرض لخسائر ناتجة عن بيع أصول من ممتلكاته، ويستلزم ذلك توزيع موارد البنك بشكل فعال على مجموعة متنوعة من الأصول، حيث تكمن أهمية السيولة في تعزيز ثقة المودعين والدائنين في المصرف، وتعتبر مؤشرًا على الإدارة الفعّالة لأمواله، وتأكيدًا لقدرته على الوفاء بالالتزامات وهناك بعض النسب المستخدمة لقياس السيولة منها:(Ross, Westrerfield, Jaffe, 2002, p157)[٢٠]**

السيولة السريعة = النقدية = %

الودائع تحت الطلب

ويدل ارتفاع تلك النسبة على قدرة المصرف على مواجهة السحوبات من الودائع تحت الطلب .

- **السيولة القانونية =** الأصول السائلة وشبه السائلة = %

مجموع الودائع

جدول (٣) معدلات السيولة في كل من بنكي الاهلي المصري وبنك مصر

	البنك الاهلى المصرى		بنك مصر	
	السيولة السريعة	السيولة القانونية	السيولة السريعة	السيولة القانونية
Mean	133.296	6.247685	9.636832	-3.93838
Median	1.050162	1.139003	1	0.387373
Maximum	2836.822	110.3251	244.1108	17.63891
Minimum	-13.9791	0.003298	-17.117	-161.286
Std. Dev.	538.483	21.40482	44.49469	29.44074
Skewness	4.455212	4.213909	4.94973	-5.15163
Kurtosis	22.21126	19.98484	26.57569	28.11635
Jarque-Bera	579.2713	464.3709	844.5081	951.9433
Probability	0	0	0	0
Sum	4132.175	193.6782	298.7418	-122.09
Sum Sq. Dev.	8698917	13744.99	59393.33	26002.72
Observations	35	35	35	35

•المخاطر الائتمانية: تنشأ المخاطر عن احتمالات عدم قدرة العميل على الوفاء بالالتزامات في الوقت المحدد مما يؤثر على ايرادات البنك وراس ماله ، لذلك فإن المخاطر الائتمانية تحدث عندما يعجز البنك عن استعادة الفائدة وكذلك أصل المبلغ المُقترض أو كليهما. (Hample, 1999)[٢١]

مؤشرات الائتمان: ويتم قياسها من خلال: (حنفي، وأبو قحف، ٢٠٠٤م، ص٢٧٣-٢٧٦

القروض قصيرة الأجل = %

إجمالي الأصول

وهي تشير إلى قدرة البنك على توظيف الاموال المتاحة (الأصول) في عملية الإقراض قصير الأجل بحيث يستطيع الحصول على أمواله في فترة وجيزة دون أن يتعرض إلى مخاطر مرتفعة .

٢- الأصول الخطرة = %

إجمالي الأصول

جدول (٤) مخاطر الأئتمان في كل من بنكي الاهلي المصري وبنك مصر

	البنك الاهلى المصرى		بنك مصر	
	القروض قصيرة الاجل	مؤشرات الائتمان	القروض قصيرة الاجل	مؤشرات الائتمان
Mean	133.296	6.923361	113862	10.65567
Median	1.050162	1	34982	0.507544
Maximum	2836.822	78.35414	1015418	103.7285
Minimum	-13.9791	0.07259	4815	-0.25739
Std. Dev.	538.483	18.77464	196931.3	27.51598
Skewness	4.455212	2.904052	3.36094	2.718113
Kurtosis	22.21126	9.962871	15.40362	8.609883
Jarque-Bera	579.2713	106.1952	257.0849	78.82181
Probability	0	0	0	0
Sum	4132.175	214.6242	3529723	330.3258
Sum Sq. Dev.	8698917	10574.62	1.16E+12	22713.87
Observations	35	35	35	35

- **مخاطر معدل الفائدة**

الأصول ذات التأثر بتقلبات سعر الفائدة

الخصوم ذات التأثر بأي تقلب في سعر الفائدة

فالأصول ذات التأثر بأي تقلب في سعر الفائدة هي:

الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأمد،(لغرض المتاجرة) والقروض والأوراق المالية المخصومة قصيرة الأمد.

_اما الخصوم ذات التأثر بأي تقلب في سعر الفائدة فهي:الودائع قصيرة الأجل، ودائع البنوك،والمؤسسات المالية، وودائع البنوك المركزية، وكذلك التأمينات النقدية، بالإضافة إلى ودائع العملاء.

ويمكن قياس مخاطر معدل الفائدة بالمؤشرات الاتية: (حماد، ٢٠٠٧، ص٢٣٩)

أ.

الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة

إجمالي الأصول

ب.

الخصوم الحساسة تجاه سعر الفائدة

إجمالي المخصوم

و هي تتمثل في تراجع الإيرادات أو زيادة الأعباء نتيجة للتحركات غير المواتية لأسعار الفائدة ، حيث أن أسعار الفائدة غير مستقرة بطبيعتها ،لذلك فإن الإيرادات المتولدة عن الأصول أو التكاليف المستحقة تكون غير مستقرة .

جدول (٥) مخاطر معدل الفائدة في كل من بنكي الاهلي المصري وبنك مصر

	البنك الاهلى المصرى			بنك مصر		
	الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة	الخصوم الحساسة تجاه سعر الفائدة	مخاطر معدل الفائدة	الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة	الخصوم الحساسة تجاه سعر الفائدة	مخاطر معدل الفائدة
Mean	166899.3	1974024	0.192642	258815.5	1885091	0.208555
Median	75116.64	1186483	0.072755	44868.25	805321.8	0.03251
Maximum	665657	6088484	0.922958	2128581	6088484	4.906871
Minimum	3688	-248273	-0.11812	15581.8	-1010133	-2.2956
Std. Dev.	179702.1	1939374	0.254357	438088.5	2168946	1.105431
Skewness	1.392519	0.8816	1.214894	2.875794	0.742403	2.444964
Kurtosis	3.755823	2.46221	3.407431	12.01482	2.189424	12.81482
Jarque-Bera	10.75662	4.389201	7.840254	147.6991	3.696343	155.3126
Probability	0.004616	0.111403	0.019839	0	0.157525	0
Sum	5173878	61194757	5.971911	8023280	58437827	6.465192
Sum Sq. Dev.	9.69E+11	1.13E+14	1.940927	5.76E+12	1.41E+14	36.65935
Observations	35	35	35	35	35	35

بناء معادلة التقدير للأمان المصرفي:

"الدراسة التطبيقية": قياس كمي لأثر فعالية بازل على مواجهة المخاطر المصرفية

١-الاساليب الاحصائية المستخدمة:

تم استخدام برنامجEviews ، الذي يُعتبر واحدًا من البرامج الهامة في التحليل الإحصائي وبناء النماذج الاقتصادية، لقياس اثر فعالية بازل على مواجهة المخاطر المصرفية حيث يتميز Eviews بقدرته على التعامل مع المشاكل الإحصائية المتعلقة بتقدير نماذج الانحدار، مثل الارتباط الذاتي (autocorrelation) والتعددية (multicollinearity)واختلاف التباين .(heteroskedasticity) يقوم البرنامج بتحليل السلاسل الزمنية واستخدام أساليب فحص جذر الوحدة (unit roots) واختبار التكامل المشترك(cointegration tests) ، بالإضافة إلى إجراء تحليل للبيانات من خلال نموذج تحليل البيانات اللوحية(Panel data analysis) William ,2003))

٢- خطوات الدراسة:

- **تم الحصول على بيانات الدراسة المالية من خلال (قائمة المركز المالي ، وقائمة الدخل)، للبنوك موضوع عينة الدراسة عن الفترة من عام (١٩٨٨وحتى ٢٠٢٢) .**
- **تم تفريغ نتائج النسب المالية المستخدمة في الدراسة من خلال برنامج (Excel) على برنامج eviews ، واعتبار كل نسبة منها متغيراً من متغيرات الدراسة وقياس أثرها على مواجهة المخاطر المصرفية.**

٣- بناء معادلة التقدير للامان المصرفي:

لأغراض بناء تلك المعادلة يتم أولا تحديد الأسلوب الأنسب في تحليل البيانـــات من خلال استخدام نموذج(Panel data analysis) ، وبالتالي تصبح معادلة الأمان المصرفي على النحو التالى :-

BS =F(Liquidity risk, Credit risk , Capital risk , Interest rate risk, Return on total assets)

المتغيرات المستقلة وهي: (مخاطر الائتمان- مخاطر رأس المال- مخاطر سعر الفائدة- العائد على إجمالي الأصول- مؤشر الافصاح والشفافية- مخاطر السيولة).

٤ -إختبار فرضيات الدراسة :-

تم تنفيذ تحليل للبيانات المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة باستخدام أسلوب التحليل التدريجي(Stepwise Regression) ، حيث تم إنشاء أربع نماذج متتالية، وتم اختبار كل نموذج لتحديد ما إذا كانت إضافة كل متغير من متغيرات الدراسة تسهم في تحسين قدرة النموذج على التفسير مقارنةً بالنموذج الذي قبله وتم تقدير قيمة معنويتهم باستخدام اختبار .(F-test) تتيح هذه العملية تقدير قدرة المتغيرات على تحسين النموذج بناءً على معنوية النموذج ككل، وتمثيل ذلك من خلال اختبار.(P. value < 0.05) على النحو التالي :-

النموذج(١): قياس أثر العائد علي إجمالي الأصول والعائد على حقوق الملكية على مؤشر الأمان المصرفي، وقد ظهرت النتائج لاختبار معنوية المتغيرات- بأن العائد على إجمالي الأصول والعائد على حقوق الملكية يرتبطان بعلاقة طردية ومعنوية مع مؤشر الأمان المصرفي، و بإجراء اختبار F-Test لاختبار معنوية النموذج ككل- يتضح معنوية النموذج.

النموذج(٢): تم إضافة متغير مخاطر سعر الفائدة إلى النموذج السابق ليوضح مدى قدرة سعر الفائدة على تغطية المخاطر، وذلك لقياس أثر إضافة ذلك المتغير مع مقارنة النموذج السابق، ومدى التحسن في قدرتة التفسيرية للنموذج الجديد، مما يتضح أن معدل العائد على إجمالي الأصول وكذلك مخاطر سعر الفائدة يرتبطان بعلاقة طردية ومعنوية مع مؤشرات الأمان المصرفي، بينما مخاطر رأس المال ترتبط بعلاقة عكسية مع مؤشرات الأمان المصرفي. إلا أنه بإجراء اختبار F-Test لاختبار معنوية النموذج ككل يتضح ان معنوية النموذج مما يعني أن إضافة هذا المؤشر يعمل على التحسين من القدرة التفسيرية للنموذج الحالي مقارنة بالنموذج السابق.

النموذج (٣): يتم إضافة متغيريرتبط بالمخاطر الائتمانية، وذلك لاختبار ما إذا كان هذا النموذج يؤدي إلى تحسن القدرة التفسيرية للنموذج، ويتم الحصول على معنوية النموذج من خلال (P. value .001 < 0.05)، ومما يتضح أن مؤشرات معدل العائد على إجمالي الأصول وكذلك مخاطر سعر الفائدة ترتبطان بعلاقة طردية وكذلك وجود علاقة معنوية مع مؤشرات الأمان بالبنوك، اما المؤشرات الخاصة بالمخاطر الائتمانية يرتبطان بعلاقة عكسية ومعنوية عند (P. value .059 < 0.10) مع مؤشرات الأمان في البنوك، إلا أنه من خلال اختبار Housman F-test لاختبار المعنوية الخاصة بالنموذج ككل يتضح معنوية هذا النموذج، وذلك يعني من الافضل تطبيق تلك النموذج مقارنة بالنموذج السابق رقم (٢).

النموذج (٤): تم إضافة متغير يرتبط بمخاطر السيولة، وذلك لاختبار ما إذا كان هذا النموذج سوف يؤدي إلى تحسين القدرة التفسيرية للنموذج، وبالتالي يتم الاستدلال على معنوية النموذج من خلال (P. value .0012 < 0.05)، وقد أوضحت تلك النتائج أن مؤشرات معدل العائد علي إجمالي الأصول ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر رأس المال ومخاطر السيولة ترتبطان بعلاقة طردية مع مؤشر الأمان البنكي، بينما مؤشرات مخاطر الائتمان يرتبطان بعلاقة عكسية ومعنوية عند (P. value .0148 < 0.10) مع مؤشرات الأمان في البنوك ،إلا أنه بإجراء F-test– وHousman - test لاختبار معنوية النموذج ككل يتضح معنوية هذا النموذج، وهو ما يعني من الافضل تطبيق النموذج رقم (٤) مقارنة بالنموذج السابق له.

جدول (٦) نتائج نموذج الانحدار لأثر إدارة المخاطر على درجة الأمان المصرفي بالنسبة للبنك الأهلي المصرى

العلاقة مع درجة الآمان المصرفي (نموذج٤)		Model (4)	Model (3)	Model (2)	Model (1)		
التأثير	إلاتجاه						
معنوية	طردية	6.1949*** (0.000)	6.195085** (0.000)	6.700 *** (0.000)	6.807 *** (0.0000)	العائد على الأصول ROA	العائد على رأس المال
معنوية	طردية	4.07865** (0.062)	4.07869** (0.060)	4.216** (0.061)	4.416* (0.059)	العائد على حقوق الملكية ROE	
غير معنوية	عكسية	-0.061004 0.2378	-0.060495 0.2226	-0.7561 0.4959		مخاطر سعر الفائدة	مخاطر سعر الفائدة
معنوية	طردية	0.129383*** (0.00)	0.129381*** (0.00)			معدلات الائتمان	مخاطر الائتمان
غير معنوية	عكسية	-1.61E-06 0.9532				معدل السيولة السريعة	مخاطر السيولة
غير معنوية	عكسية	-9.27E-05 0.8439				السيولة القانونية	
		35	35	35	35	No Observations	
		0.916	0.912	0.915	0.734481	R2	
		30.643290	26.734209	25.49405	38.72690	F test	
		0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	(P-value)	
		-1.5666	1.1509	-0.1908***	0.325782	Constant	

* المعنوية عند درجة أقل من 10.

** المعنوية عند درجة أقل من 05.

*** المعنوية عند درجة أقل من 01.

وبناءً على التحليل السابق يتضح لنا نتائج اختبار الفروض كما يلي :

١. الفرضية المتعلقة بمعدل العائد على راس المال

- العائد على إجمالي الأصول :

يوضح لنا النموذج الأخير أنه كلما يزداد معدل العائد على إجمالي الأصول سوف يترتب على ذلك زيادة في درجات الأمان بالبنوك بمقدار (٦,١٩٤٩) إيجابياً، كما يتضح لنا صحة هذا الفرض القائل بوجود علاقة معنوية وكذلك علاقة طردية موجبة ذات دلالة إحصائية بين درجات الأمان في البنوك ومعدل العائد على الأصول.

- العائد على حقوق الملكية

يوضح لنا النموذج الأخير أنه كلما يزداد معدل العائد على إجمالي حقوق الملكية سوف يترتب على ذلك زيادة في درجات الأمان في البنوك بنسبة (٤,٠٧٨٦٥) بالايجاب، كما يتضح لنا صحة هذا الفرض القائل بوجود علاقة طردية ومعنوية موجبة ذات دلالة إحصائية بين درجات الأمان في البنوك ومعدل العائد على حقوق الملكية .

٢.الفرض الخاص بمخاطر سعر الفائدة:

يوضح لنا النموذج الأخير أنه كلما يزداد هامش سعر الفائدة سوف يترتب على ذلك وجود انخفاض في درجات الأمان في البنوك بنسبة (٦.%) ، وبالتالي يتضح من ذلك عدم صحة هذا الفرض القائل بوجود علاقة معنوية وكذلك علاقة طردية بين مخاطر سعر الفائدة والأمان في البنوك .

٣.الفرض المتعلق بمخاطر الائتمان:

يوضح لنا النموذج الأخير أنه كلما يزداد هامش الائتمان يزداد درجات الأمان في البنوك بمقدار(٠,١٢٩) كما يتضح ان صحة الفرض القائل بوجود علاقة طردية وكذلك وجود علاقة معنوية بين الممخاطر الإئتمانية ودرجة الأمان في البنوك، وبالتالي قبول الفرض الذي يوضح وجود علاقة طردية بين المخاطر الإئتمانية ودرجات الأمان في البنوك[٢٢](Bevan, 2000).

٤.الفرض المتعلق بمخاطر السيولة:

- السيولة السريعة

يوضح تلك النموذج الأخير أنه كلما تزداد درجات السيولة السريعة سوف يترتب على ذلك انخفاض في درجات الأمانفي البنوك بنسبة قدرها(-E-061,٦١) مما يتضح لنا عدم صحة الفرض القائل بوجود علاقة طردية وكذلك وجود علاقة معنوية بين درجات الأمان في البنوك ودرجات السيولة السريعة .

- السيولة القانونية

يوضح النموذج الأخير أنه كلما تزيد درجات السيولة القانونية سوف يترتب على ذلك انخفاض في درجات الأمان في البنوك بنسبة قدرها(-E-059,٢٧) مما يتضح لنا عدم صحة الفرض القائل بوجود علاقة طردية وكذلك وجود علاقة معنوية بين درجات الأمان في البنوك ودرجات السيولة القانونية .

جدول(٧) نتائج نموذج الانحدار لأثر إدارة المخاطر على درجة الأمان المصرفي بالنسبة لبنك مصر

العلاقة مع درجة الأمان المصرفي (نموذج٤)		Model (4)	Model (3)	Model (2)	Model (1)		
التأثير	الإتجاه						
معنوية	طردية	6.1949*** (0.000)	6.195085** (0.000)	6.700 *** (0.000)	4.957065	العائد على الأصول ROA	العائد على رأس المال
معنوية	طردية	4.07865** (0.062)	4.07869** (0.060)	4.216** (0.061)	-0.17603	العائد على حقوق الملكية ROE	
غير معنوية	عكسية	-0.061004 0.2378	-0.060495 0.2226	-0.7561 0.4959		مخاطر سعر الفائدة	مخاطر سعر الفائدة
معنوية	طردية	0.129383*** (0.00)	0.129381*** (0.00)			معدلات الائتمان	مخاطر ائتمان
غير معنوية	عكسية	-1.61E-06 0.9532				معدل السيولة السريعة	مخاطر السيولة
غير معنوية	عكسية	-9.27E-05 0.8439				السيولة القانونية	
		35	35	35	35	No Observations	
		0.916	0.912	0.915	0.734481	R2	
		30.643290	26.734209	25.49405	38.72690	F test	
		0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	(P-value)	
		-1.5666	1.1509	-0.1908***	0.325782	Constant	

* المعنوية عند درجة أقل من 10.

** المعنوية عند درجة أقل من 05.

*** المعنوية عند درجة أقل من 01.

وبناءً على التحليل السابق يتضح لنا نتائج اختبار الفروض كما يلي :

١- الفرضية المتعلقة بمعدل العائد على راس المال

- العائد على إجمالي الأصول :

يوضح لنا النموذج الأخير أنه كلما يزداد معدل العائد على إجمالي الأصول سوف يترتب على ذلك زيادة في درجات الأمان بالبنوك بمقدار (٦,١٩٤٩) إيجابياً، كما يتضح لنا صحة هذا الفرض القائل بوجود علاقة معنوية وكذلك علاقة طردية موجبة ذات دلالة إحصائية بين درجات الأمان في البنوك ومعدل العائد على الأصول.

- العائد على حقوق الملكية

يوضح لنا النموذج الأخير أنه كلما يزداد معدل العائد على إجمالي حقوق الملكية سوف يترتب على ذلك زيادة في درجات الأمان في البنوك بنسبة (٤,٠٧٨٦٥) بالايجاب، كما يتضح لنا صحة هذا الفرض القائل بوجود علاقة طردية ومعنوية موجبة ذات دلالة إحصائية بين درجات الأمان في البنوك ومعدل العائد على حقوق الملكية .

٢.الفرض الخاص بمخاطر سعر الفائدة:

يوضح لنا النموذج الأخير أنه كلما يزداد هامش سعر الفائدة سوف يترتب على ذلك وجود انخفاض في درجات الأمان في البنوك بنسبة (٦.%) ، وبالتالي يتضح من ذلك عدم صحة هذا الفرض القائل بوجود علاقة معنوية وكذلك علاقة طردية بين مخاطر سعر الفائدة والأمان في البنوك .

٣.الفرض المتعلق بمخاطر الائتمان:

يوضح لنا النموذج الأخير أنه كلما يزداد هامش الائتمان يزداد درجات الأمان في البنوك بمقدار(٠,١٢٩) كما يتضح ان صحة الفرض القائل بوجود علاقة طردية وكذلك وجود علاقة معنوية بين الممخاطر الإئتمانية ودرجة الأمان في البنوك، وبالتالي قبول الفرض الذي يوضح وجود علاقة طردية بين المخاطر الإئتمانية ودرجات الأمان في البنوك[٢٣](Bevan, 2000).

٤.الفرض المتعلق بمخاطر السيولة:

- السيولة السريعة

يوضح تلك النموذج الأخير أنه كلما تزداد درجات السيولة السريعة سوف يترتب على ذلك انخفاض في درجات الأمانفي البنوك بنسبة قدرها(E-061,٦١-) مما يتضح لنا

عدم صحة الفرض القائل بوجود علاقة طردية وكذلك وجود علاقة معنوية بين درجات الأمان في البنوك ودرجات السيولة السريعة .

- السيولة القانونية

يوضح النموذج الأخير أنه كلما تزيد درجات السيولة القانونية سوف يترتب على ذلك انخفاض في درجات الأمان في البنوك بنسبة قدرها(E-059,٢٧-) مما يتضح لنا عدم صحة الفرض القائل بوجود علاقة طردية وكذلك وجود علاقة معنوية بين درجات الأمان في البنوك ودرجات السيولة القانونية .

النتائج والتوصيات الخاصة بالدراسة:

أولاً: نتائج الدراسة

١- هدفت مقررات لجنة بازل١ إلى توفير مناخ مناسب للائتمان وضمان تفعيل دور الرقابة على المخاطر، كما تعتمد على إدارج عدد كبير من المخاطر التي تتعرض لها البنوك بالاضافة الى المخاطر الائتمانية، مثل: مخاطر التشغيل ومخاطر السوق، وبالتالي تتطلب المرحلة الراهنة انتهاج نظماً داخلية متطورة بالنسبة للبنوك بغرض تقييم المخاطر.

٢- في فترات انخفاض معدلات النمو الاقتصادي قد يؤدي معيار كفاية رأس المال وفقاً لاتفاق بازل٢ إلى ازدياد حدة تدهور الوضع الاقتصادي بطريقة غير مباشرة، ويمكن معالجة هذا من خلال ما يعرف بالمخصصات الديناميكية، والتي تدفع البنوك إلى تجنيب أموال في فترات الانتعاش الاقتصادي حتى تستعد الميزانيات العمومية للبنوك على نحو أفضل لاستيعاب الخسائر، والنظام المصرفي في مصر بحاجة إلى تبني هذا النظام خاصةً في ظل التحول إلى تطبيق بازل٣.

٣- شهدت مصر تعافياً نسبياً في سنة ٢٠١٠ مع بداية تعافي الاقتصاد العالمي، وقد كان من الملاحظ أن تعاود نسب النمو في الارتفاع إلا أن ظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي أدى إلى تراجع مستويات ثقة المستثمرين، وانخفاض التصنيف الائتماني، وارتفاع تكلفة الاقتراض، وصعوبة النفاذ لمصادر التمويل الخارجي، وانخفاض أعداد السائحين بشكل ملحوظ، وتراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

٤- محدودية تشابك القطاع المصرفي المصري مع النظام العالمي أدى إلى أنه لم يشهد تأثير يذكر بالإضافة إلى تدعيمه بإدارة نقدية قوية ورشيدة من خلال استقلال البنك المركزي بسياساته.

٥- يعد دمج واستحواذ البنوك في مصر أسلوب مؤثر في عملية تطوير الجهاز المصرفي المصري، كما أن عمليات اندماج الوحدات المصرفية الصغيرة في وحدات أكبر يسهل عملية تطبيق المقررات الدولية لكفاية رأس المال والصادرة عن لجنة بازل، كما يضمن معدلات أمان وسلامة للنظام المصرفي.

٦- ساعدت خطة الإصلاح المصرفي المصري على تجنب الكثير من الآثار السلبية، وذلك من خلال تواجد رصيد مناسب من الاحتياطي الأجنبي، ولولاه لنال ذلك القطاع الكثير من السلبيات، بسبب ما شهدته البلاد من تراجع إيرادات السياحة ٢٠١١ كنتيجة ما شهدته تلك الفترة من تحويل أموال للخارج بالعملة الأجنبية مما استنزف الرصيد الاحتياطي من تلك العملات.

٧- يعد تطبيق اتفاقية بازل٢ في القطاع المصرفي المصري أحد أهم المحاور الرئيسية للمرحلة الثانية من برنامج الإصلاح المصرفي، حيث أنه قام بإلزام البنوك طبقاً للقانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ بضرورة زيادة رؤوس الأموال ورفع معدل كفاية رأس المال من ٨% إلى ١٠% للتوافق مع مقررات بازل، كما تبع هذا القرار مجموعة من الاندماجات ليقلص بذلك عدد المصارف العاملة بالسوق المصري إلى ٤٠ بنك.

وفي ضوء ما سبق نخلص إلى صحة فرضيات الدراسة والتي مفادها أن:

- تطبيق مقررات لجنة بازل يؤدي إلى دعم متطلبات سلامة العمل المصرفي بما يضمن قوة وسلامة الجهاز المصرفي المصري ورفع كفاءته.
- يؤدي تطبيق مقررات لجنة بازل إلى زيادة تماسك الجهاز المصرفي ورفع كفاءته خلال الأزمات المالية العالمية أو المحلية.
- نجاح البنك المركزي من خلال عملية الإصلاح المصرفي في تحقيق الغرض منها لزيادة استقرار الأداء المصرفي.

ثانياً: توصيات الدراسة

١- الاهتمام بإنشاء وتطوير آلية للإنذار المبكر بالبنوك للعمل على ازدياد قدرة البنوك على الاستخدام الامثل للموارد ومواجهة المخاطر التي قد تواجهها عند القيام بأعمالها.

٢- إجراء تقييم دوري للإجراءات التنظيمية، وإصدار تقارير منتظمة حول الاستقرار المالي في مصر ضمن القواعد والمعايير الدولية، لاسيما قواعد ومعايير لجنة بازل.

٣- لابد من العمل على رفع مستوى السيولة من النقد الأجنبي، حيث أن الرؤية الكلاسيكية بتحديد مدى كفاية الاحتياطي لم تعد كافية خاصة في ظل تحرير ميزان التعاملات الرأسمالية.

٤- الاتجاه إلى عملية بيع حصص البنوك العامة وخصخصتها قبل إجراء عمليات الاندماج بحيث تتم عملية الاندماج على أسس إدارية واقتصادية على مستوى مرتفع من الخبرات بحيث تحقق كلا من السلامة والفاعلية، كما يجب تطوير وإصلاح نظم التقاضي بما يكفل سرعة الفصل في النزاعات القضائية وبناء استراتيجيات واضحة للأسواق المحلية والخارجية، لتمكين تأسيس بنوك إقليمية لتمويل نشاط الشركات الدولية في المنطقة .

٥- يتعين على البنوك السعي بشكل مستمر لتحديد وتطوير نماذج إدارة المخاطر لديها، وذلك بما يتلاءم مع تطورات العمل المصرفي، كما أنه ولابد من تخصيص ميزانية مستقلة للتطوير والابتكار وإنشاء وحدات متخصصة لهذا الغرض وتدعيم القائمين عليها.

٦- التأكيد على استمرارية التزام البنوك المصرية بتطبيق المعايير الدولية في مجالات كفاية رأس المال والمراجعة الرقابية، والشفافية والإفصاح، ويرى الباحث أن يتم ذلك عن طريق تشكيل لجان مستقلة متخصصة بداخل كل بنك تشرف عليها لجنة عليا من البنك المركزي، حيث أن البنك المركزي لا يقوم بالإفصاح عن العديد من الجوانب الهامة لمتابعة وتقييم الأداء المصرفي، وإنشاء إدارة للمخاطر بالبنوك والحرص على تطويرها في سبيل تقييم أفضل للمخاطر والعمل على تكملة بازل الى بازل iiii .

٧- أهمية تطوير نظم الإشراف والرقابة على المصارف ودعم آلية الإفصاح والشفافية لتتواكب مع عصر البنوك الافتراضية مما يحفز البنوك على تحسين ممارسة أعمالها، ويكفل تقوية أمان وسلامة القطاع المصرفي المصري.

هوامش الدراسة

[١] – خليل الشماع، مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال وأثرها على المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية، ٢٠١٩، ص ٤٣.

[2]-Garfstrom G., " Some Characteristics of An Effective Credit Risk Management System", The Journal of Lending And Credit Risk Management, (V.79, N4, Dec, 1996),P 55-60 .

[3] - Jason Kofman, "The Benefits of Basel2 and The Improved Financial Performance", (January, 2004).

[٤] - Patrick Van Roy," Credit Ratings And Standardized Approach To Credit Risk In Basel2 ", Working Papers, (European Central Bank, Aug., 2005) .

[٥]– سهير معتوق، "لجنة بازل وكفاءة الرقابة المصرفية"، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع، (القاهرة، العدد ٤٨٢، إبريل ٢٠٠٦م).

[٦] - Davis Philip .E And obasiUgochi, " The Effectiveness Of Banking Supervision", Working paper (Brunel University And NIESR London, No, 09-27, June2009),

[٧]– خالد محمد عثمان، اطار مقترح لقياس وتقييم مسببات المخاطر التشغيلية في البنوك وفقاً لمقررات بازل، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ٢٠١٨ .

[٨]– نبيلة يحي العشري، قياس مخاطر التركز الائتماني باستخدام اختبارات الضغط –دراسة تجربة الأردن، مجلة جديد الاقتصاد، جامعة باتنة، ٢٠٢١.

[٩]– بهاء الدين مسعد، المخاطر التشغيلية في إطار مقررات لجنة بازل وعلاقتها بهامش الربح التشغيلي، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد ، ٢٠٢١ .

[١٠]– سكاي نيوز عربية، مقال بعنوان "القطاع المصرفي كلمة السر باقتصاد مصر"، تاريخ الإطلاع ٣١ أغسطس ٢٠١٥ www.skynewsarabia.com

[11] - Davis Philip .E and obasiUgochi, " The Effectiveness Of Banking Supervision", Working paper (Brunel University And NIESR London, No, 09-27, June2009),

[١٢]– سمير محمد الشاهد "الضوابط العامة للرقابة المصرفية أهميتها وأثرها" – الإطار الرقابي الفعال لصيرفة القرن الحادي والعشرين – اتحاد المصارف العربية – مصارف الغد – عام ٢٠٠١ ص ٢٥٩.

[١٣]– النشرة الاقتصادية – البنك الأهلي المصري "القواعد الرقابية الجديدة للجنة بازل وأثرها على الجهاز المصرفي –العدد الرابع – المجلد الرابع والخمسون – القاهرة ٢٠٠١ ص ١٣–١٧.

[١٤]– سلوى العنتري "الاتجاهات الحالية للصناعة المصرفية في إطار التقسيم الدولي الجديد للعمل" قضايا التنمية – مركز دراسات وبحوث الدول النامية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – القاهرة ١٩٩٨ ص ٥٤.

[15] - Press Release, Basel Committee on Banking Supervision, 16 Jan. 2001.

[١٦]– النشرة الاقتصادية – بنك مصر – "حول الإطار الجديد لمعيار كفاية رأس المال (مقترحات لجنة بازل)" السنة الرابعة والأربعون – العدد الأول والثاني – القاهرة ٢٠٠١ ص ١١٤.

[١٧]– ماجدة احمد شلبي، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل، الدليل الالكتروني للقانون العربي ، القاهرة ،٢٠١٢، ص٧٥ .

[١٨]– ياسر محمد عبدالعزيز، خالد محمد، تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية في ضوء مقررات بازل، بحث منشور،المجلد العاشر العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٢٠١٩، ص٨٦ .

[19] - Hample, Bank Management – Text& Cases", 4 Edition, U.S.A.,1999.

[20] - Ross, Stephen, Westrerfield, Rondolph and Jaffe, Jeffrey "Corporate Finance", McGraw-Hill, 2002.

[21] - Hample, Bank Management – Text& Cases", 4 Edition, U.S.A.,1999.

[22] - Bevan. A. and Danbolt J.,(2000) "Capital Structure and Deteminates" working paper prepared, under the ACE Financial Flows in Transition and Marker Economics , Bulgaia, Hangaria and UK

[23] - Bevan. A. and Danbolt J.,(2000) "Capital Structure and Deteminates" working paper prepared, under the ACE Financial Flows in Transition and Marker Economics , Bulgaia, Hangaria and UK